

أثر الشراكة الأوروبية - المتوسطية على الاقتصاد الجزائري

د. بن عمر عواج⁽¹⁾

أ. مريم زكري⁽²⁾

المخلص: يعرف العالم المعاصر موجة جارفة إلى اقتصاد السوق، وما يتبعه من خصوصية المؤسسات الاقتصادية وتحرير الأسعار وكذا تحرير المبادلات التجارية وسعر الصرف بحيث يتم إدخال التعديلات الهيكلية والتصحيحات اللازمة بما يتفق والرؤية السائدة عالميا التي تتخذ من الليبرالية مذهباً والعولمة وسيلة ثم غاية وأهم المؤسسات الدولية كمندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة دعائم وركائز لها.

Abstract

The contemporary world is witnessing a sweeping wave towards the market economy. This rush is being followed, subsequently, by a huge campaign of economic institutions privatization, price and trade liberalization as well as a considerable currency exchange rate. The aim behind is to introduce structural adjustments and necessary corrections congruently with the global prevailing vision which adopts Liberalism as a doctrine, globalization as means and objective and finally the most important international institutions such as the IMF, the World Bank and the World Trade Organization as founding pillars.

In this context, Algeria has been keeping a distance from all international conglomerate. This is because neither the Maghreb Countries were able to go beyond their differences nor the Arab countries managed to transform their peoples' ambitions into reality.

Throughout the 1990s, Algeria adopted a economic reform strategy aiming at establishing a market economy basis opened to the world. In order to reach a large trade and strong cooperation in several areas, Algeria expressed a desire to get special treatment from the European Union. It sought that the latter take into account the economic specificity of being a country depending on oil as a key resource for revenue, an industrial network which does not have sufficient economic efficacy and the qualifying ability to compete with foreign products, as well as considering the geo-political privacy strategy, regarding its geographical location of being in the center of of the Maghreb countries and having a wide territory.

1 أستاذ معاصر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

2 أستاذة مساعدة كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان.

مقدمة:

يعرف العالم المعاصر موجة جارفة إلى اقتصاد السوق، وما يتبعه من خصوصية المؤسسات الاقتصادية وتحرير الأسعار وكذا تحرير المبادلات التجارية وسعر الصرف بحيث يتم إدخال التعديلات الهيكلية والتصحيحات اللازمة بما يتفق والرؤية السائدة عالميا التي تتخذ من الليبرالية مذهباً والعولمة وسيلة ثم غاية وأهم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة دعائم وركائز لها.

في هذا السياق ظلت الجزائر بعيدة عن كل تكتل دولي، فلا بلدان المغرب العربي استطاعت أن تتجاوز خلافاتها ولا البلدان العربية استطاعت أن تترجم طموح شعوبها خطابات أنظمتها وتجسيدها على أرض الواقع.

فالجزائر خلال التسعينات أخذت استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة اقتصاد على أساس السوق ومنفتح على العالم، ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في عدة مجالات، عبرت الجزائر عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصيتها الاقتصادية المتمثلة في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، ونسيج صناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، وكذا مراعاة الخصوصية الجيو - استراتيجية والسياسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع.

أولاً: مقومات الشراكة الأورو-متوسطية الجزائرية:

تعرف الشراكة كما تضمنه إعلان برشلونة على أنها ليست اتفاقاً تجارياً عابراً وليست توافقاً سياسياً محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل الجوانب الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية لخلق جو من الانفتاح بين الأطراف المشاركة وتقوم على مبدأ المصالح المشتركة⁽¹⁾.

فإمكانية إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة المتمثلة في جملة من المقومات الأساسية التالية:

1. المناخ السياسي: فالاستقرار السياسي يعتبر شرطاً أساسياً و ضرورياً لنجاح الشراكة،

ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي:

- طبيعة نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركاء الأجانب والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2. المناخ الاجتماعي والثقافي: ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة.

وذلك من خلال:

- دور النقابات العمالية لقوى العمل في الدول الأعضاء اتفاقية الشراكة.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة في هذه الدول.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3. المناخ الاقتصادي: ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري والأهمية التي تكسبها مسألة المياه، المطارات، الموانئ، شبكات الطرق، وهذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي المتمثلة في مقدار الموارد الطبيعية، درجة المنافسة ومرونة السياسة المالية والنقدية.

ثانيا: دوافع الاتحاد الأوروبي:

- تعتبر الدوافع الأساسية للاتحاد الأوروبي لإقامة هذه الشراكة الاورو متوسطة دوافع راجعة لأسباب جغرافية وتاريخية وحضارية وجيو-استراتيجية، شكلت بمجموعها عوامل محفزة لبناء إطار إقليمي للتعاون الاورو-متوسطي ويمكن حصرها في النقاط التالية:
- الأهمية الاستراتيجية للمنطقة: فمنطقة البحر المتوسط عبر العصور كانت مطمعا لمختلف القوى الكبرى الساعية للاستفادة من خيراتها، وجاءت فكرة الشراكة تجسيدا لمحاولات الاتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة من خلال توسيع العلاقات مع الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

- البحث عن دور إقليمي أكبر: فقد أدت التحولات الجذرية في موازين القوى من انهيار جدار برلين⁽²⁾ وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم على الساحة الدولية، من هنا جاء التفكير في إيجاد نوع من التعاون أو الشراكة تضم عددا من الأقطار العربية⁽³⁾.

- **إتساع المجال الأوروبي:** عملت دول أوروبا الجنوبية على إعادة بعث العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط وتعزيزها من خلال ما عرف بمشروع غرب المتوسط (5+5)².

والذي ضم الدول المغاربية الخمس من جهة و (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا) من جهة أخرى.

- **ضمان أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي:** نظرا للتهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط هذه التهديدات من المنظور الاستراتيجي الأوروبي، تفسر اتجاه الأوروبيين في التسعينات لتعميق روابطهم مع الدول الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، إدراكا منهم أن أمنهم أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية.

- **فشل السياسات السابقة:** فالعلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط اتسمت بطابع الظرفية وفقدان التصور المشترك، لتطوير هذه العلاقات بما يخدم مصالح الطرفين، وهو ما دفع بالطرفين إلى التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الاقتصادي وإرساء أسس جديدة ودائمة لعلاقتهم الاقتصادية، قصد بناء شراكة في سياق النظرة الجديدة والاتحاد الأوروبي تجاه دول حوض المتوسط.

ثالثا: دوافع الجزائر لعقد الشراكة:

هناك مجموعة من الدوافع جعلت الجزائر تدخل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي يمكن تحديدها فيما يلي:

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** فزيادة توسيع النمو في الدول المتقدمة حسب تفسير المنظمة العالمية للتجارة راجع بشكل كبير إلى السياسات الداخلية الموجهة للتنمية التي وضعت حيزا للتنفيذ التي تقتضي تحرير التجارة الخارجية؛ كما أن هذا التوسع السريع للمبادلات التجارية ما بين الدول النامية تشكل حسب هذا التقرير ارتفاع مدهش لنسبة النمو ليس فقط بالنسبة للدول النامية بل حتى على الاقتصاد العالمي ككل.

- **إنعاش الاقتصاد الوطني وتطويره:** إن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعرض المؤسسات الجزائرية التي تعاني من صعوبات مالية، وتقنية وتجارية إلى المنافسة الدولية

الشديدة ولكن بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر من موارد، يمكن أن نقول أن الاقتصاد الجزائري بإمكانه مواجهة التفتح على الاقتصاد العالمي.

إنعاش القطاع الزراعي: فالتحدي الذي قامت به الجزائر لا يشمل القطاع الصناعي فحسب، وإنما يتعدى ذلك؛ فالقطاع الفلاحي يمكن الجزائر من تطوير إنتاجها نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

رابعا: محتوى اتفاق الشراكة الاورو- جزائري:

يدخل اتفاق الشراكة الاورو- جزائري في إطار تعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الطرفين من أجل الوصول إلى الجو الملائم لأفاق العلاقات الاقتصادية بينهما وكذا التجارية ومجالات الاستثمار المتعددة⁽⁴⁾.

ويتضمن مشروع الشراكة مع الجزائر 110 مادة، مقسمة إلى تسعة أبواب، حيث خص كل باب لدراسة محور معين، وتشمل هذه الأبواب ما يلي:

1. الحوار السياسي: وهو ما تضمنته المواد (03-05) من اتفاق الشراكة، حيث نصت على إقامة حوار سياسي بين الطرفين يقدم على أساس:

- تسهيل التقارب بين الطرفين.
- السماح لكل طرف الأخذ بعين الاعتبار وضعية و مصالح الطرف الآخر.
- العمل على دعم الأمن و الاستقرار في المنطقة.
- توضيح الإجراءات المشتركة.

2. حرية تنقل السلع: حيث قرر إقامة تدريجية لمنطقة تجارة حرة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال فترة زمنية قدرت بـ (12 سنة) على أقصى تقدير (أي بحلول عام 2017) وهذا استنادا للإجراءات التي تضمنها مختلف الاتفاقات.

3. تجارة الخدمات: من المادة 30 إلى المادة 37 حيث يدخل الاتفاق أحكاما جديدة خاصة بتحديد الخدمات، ويؤكد فيه أعضاء الاتحاد الأوروبي على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات.

4. التسديد، تنقل رؤوس الأموال والمنافسة: تم التعرض في هذا الباب إلى كل ما يتعلق بالمدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، حيث اتفق الطرفان على ضمان

حرية انتقال رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار المباشر وكذلك تصفياتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

5. التعاون الاقتصادي: اتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل، والتعاون بينهما بإعطاء الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة القطاعات التي تخلق مناصب الشغل وتزايد حجم المبادلات وتنوعها⁽⁵⁾. ويرمي هذا التعاون إلى تحقيق أهداف مختلفة.

6. التعاون الاجتماعي والثقافي: تم التركيز في هذا الباب على ضرورة إقامة حوار مستمر يتطرق لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجال الاجتماعي المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والقضايا المتعلقة بتطوير الإجراءات الثنائية في مختلف المجالات ومنها الصحافة والإعلام.

7. التعاون المالي: تعهد الاتحاد الأوروبي بمساعدة الجزائر لتحسين سير الوضع المالي حتى يساهم هذا القطاع الحساس في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تسهيل عمليات إصلاح الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة.

8. التعاون في المجال القضائي والشؤون الخارجية: لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لدعم المؤسسات في مجال تطبيق القانون والعدالة وتتمثل هذه الأهمية في تسهيل انتقال الأشخاص، محاربة تبييض الأموال، التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الجريمة، محاربة العنصرية والمخدرات والفساد والإرهاب.

9. الإجراءات المؤسسية: وهو الباب الأخير من الاتفاقية يتضمن إجراءات مؤسسية وبروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين⁽⁶⁾.
كما يمكن تلخيص مراحل الشراكة الأوروبية الجزائرية من الناحية الاقتصادية والمالية من خلال الجدول التالي:

السنة	مراحل تطور العلاقات الأوروبية - الجزائرية
2003	دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ في الاتحاد الأوروبي والجزائر.
2003	اعتماد خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الطرفين.
2008	اقتراح دخول الاتحاد من أجل المتوسط وتعزيز الشراكة الاورو متوسطية.
2010-2007	الميزانية المخصصة للجزائر بموجب البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010 وتوسيع المبالغ إلى 220 مليون أورو.
2013-2011	تلعن اللجنة مبلغ الإرشادية 30 مليون أورو في شكل هبات، في إطار التعاون المالي مع الجزائر.

خامسا: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تعتبر الانعكاسات الاقتصادية للسياسات الأوروبية على الاقتصاد الجزائري ذات أهمية بالغة تعود بالسلب على الاقتصاد الوطني وهذا ما سنلخصه في ما يلي:

1. على مستوى ميزانية الدولة: نظرا لكون الاتفاق يهتم ويركز على ضرورة رفع الحماية على المنتج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية⁽⁷⁾ وبالتالي فإن ميزانية الدولة ستأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها ولذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة.

2. على مستوى التشغيل: إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض- نتيجة رفع الحماية- سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتج المحلي الأدنى جودة والأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية خاصة لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتج الأوروبي، مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

3. على مستوى الميزان التجاري: إن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه، بل إن النوايا الحقيقية للاتحاد هي التوسيع وتحقيق الأهداف الأوروبية؛ ثم إن الاتحاد عندما فاض باسم وبقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة، والدول التي أنظمت إلى الاتفاق إنما فاضت بمفردها، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا وأن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما أضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة؛ نفس الشيء يقال عن الجزائر، حيث فاضت من وضع الضعيف المغلوب على أمره، ذلك أن المعطيات

الاقتصادية العالمية أوجت إلى الجزائر بضرورة الإسراع في عقد اتفاقات مماثلة لكنها جاءت متأخرة نوعا ما، وحبذا لو أنها دخلت المفاوضات باسم الاتحاد المغاربي عندما كان يمكننا أن نتفائل لمستقبل الشراكة مع الاتحاد، لكن الوضع المخالف يطرح نفسه فإننا لا نستبشر به خيرا وسنشهد وضعاً اقتصادياً أكثر تأزماً، ذلك أننا لم ننتهياً لمواجهة مثل هذه الأوضاع.

4. أثر الاتفاقية على المالية العمومية: إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطاً على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة⁽⁸⁾، غير أن تأثيرها يختلف من دواء لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي الخاضعة للتخفيضات الجمركية⁽⁹⁾.

(فعلى سبيل المثال الإيرادات الجمركية للجزائر تمثل نسبة 23 بالمائة من مجموع الإيرادات أي نسبة 2.7 من الناتج المحلي الإجمالي و حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65 بالمائة حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2 بالمائة من مجموع الإيرادات).

وحسب بعض التقديرات التي أعدها وزارة المالية حول الآثار المرتقبة للسياسات الأوروبية على الجزائر، أي نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

5. أثر الاتفاقية على العمالة: من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخفيض العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة⁽¹⁰⁾.

سادسا: السياسات الاقتصادية الأوروبية تجاه الجزائر:

أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والدول والتكتلات، بل حتى أنها أصبحت تشكل الدافع الأقوى للتقارب بين التكتلات في حد ذاتها لإقامة علاقات

اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها مبنية على إنشاء مناطق تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة بين جميع الأطراف، ومن هنا جاءت أهمية البعد الاقتصادي الذي يشكل أحد المحاور الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة.

تبرز أهمية البعد الاقتصادي للسياسات الأوروبية في الجزائر من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين الضفتين، حيث تبين أن بلدان المغرب العربي عامة والجزائر خاصة سوقا واسعا وأساسيا لصادرات دول الاتحاد الأوروبي، كما أن شروع الشراكة الاورو - جزائرية كان يعتمد في بعده الاقتصادي بين الجزائر من جهة وبين الدول الأوروبية من جهة أخرى⁽¹⁾، وهذا بهدف نجاح الشراكة.

فالسياسات الأوروبية تجاه الجزائر تهدف إلى تحقيق الإبعاد الاقتصادية للدول الأوروبية التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوروبية وتطلعات سياساتها الإقليمية والدولية وتسيير كافة التوجهات الاقتصادية في المنطقة، حيث تسعى السياسات الأوروبية إلى تحقيق العديد من الأبعاد أهمها:

1. إيجاد أسواق لصادراتها من السلع والخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارية حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في الأسواق التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية.
2. الحد من الهجرة المتزايدة إلى الدول الأوروبية.
3. تطوير عملية الاندماج الأوروبي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تنعكس عليه نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.
4. إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة.
5. دعم السياسات التجارية للدول الأوروبية في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.
6. تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات الاقتصادية من أجل تطوير منطقة المتوسط.

سابعاً: تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية في إطار السياسات الأوروبية: ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل 97 بالمائة من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة من خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعاً محسوساً في أسعار البترول، ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية، أما فيما يخص الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة 39 بالمائة من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات، المحركات، آلات كهربائية ومعدات مختلفة؛ بينما تمثل السلع الوسيطة في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية.

فبالرغم من ايجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري، يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف وغير متنوع، وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي.

فالخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل لهذه الوضعية هو تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها، وإحداث تسيير فعال وناجح يعتمد على تحسين نوعية المنتج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها، وتحسين مستوى منافسة المؤسسات وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيراً تشجيع و تطوير الصادرات خارج نطاق المحروقات⁽¹²⁾.

ثامناً: عوائق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

هناك عدة عراقيل تعيق مشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية:

- قيام الشراكة على عدم التكافؤ فهي تميز بحرية تبادل السلع وحرية تنقل الأشخاص خوفاً من الهجرة الغير الشرعية.
- إصرار الاتحاد الأوروبي على قيام منطقة تبادل حر، ويعمل الاتحاد الأوروبي على جعل التجارة منحصرة في السلعة المصنعة.
- هاجس المديونية التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية الاقتصادية في دول الجنوب المتوسط.
- الهجرة غير الشرعية.
- الفوارق على مستوى التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية وإذا لم من خلال صدمة

النوم الديمغرافي المتفاوت، وصدمة تباين الثقافات وصدمة مستويات المعيشية المتناقضة، وهي حقائق تتسبب في عرقلة بناء مشترك ومنطقة تبادل حرة اورو - متوسطة.

- الفوارق على صعيد التنمية الاقتصادية.
- تحفظات الجزائر على جملة من المسائل السياسية والمتعلقة بالأمن وإشكالية التدخل في الشؤون الداخلية.
- إصرار الجانب الأوروبي على تضمين الشراكة الاقتصادية والمالية ودعم القطاع الخاص، وهو ما يتناقض مع أحد المنطلقات الأساسية للمشروع.

يمكن القول أن الدخول في العلاقات الدولية المتوسطة يقتضي ويستلزم تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التسيير، وعلى هذا الأساس عكفت الجزائر على إصدار جملة من التشريعات مست الجوانب من بينها إصدار إطرارات قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني.

الهوامش:

- 1 يوسف مسعداوي، بوزعرور عمار، «الشراكة الاورو - متوسطة - الجزائرية»، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أفريل، 2003، ص 7.
- 2 bichar, khader, le partenariat Euro - méditerranée Vue du sud, L'Harmattan, 2001, p 17.
- 3 جميل طاهر، «التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق الاوسطية والشراكة المتوسطية»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، المجلد 26، العدد الرابع، 1998، ص 25.
- 4 ناصيف يوسف حتي، «المازق العربي»، مجلة المستقبل العربي، مارس 1996، ص 94.
- 5 رقية سليمة، الشراكة الاورو - الجزائرية، هل هي نعمة أم نقمة؟، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 5.
- 6 طالبي بدر الدين، «الشراكة الاورو متوسطة آثارها على اقتصاديات المغرب العربي: دراسة في القطاع الزراعي بالجزائر»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم لاقتصادية العلوم التجارية، 2010، ص 63.
- 7 شريط عابد، «دراسة تحليلية لواقع والمآق الشراكة الاقتصادية الاورو - المتوسطية: حالة دول المغرب

- العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص 136.
- 8 سميرة عزيزة، «الشراكة الاورو - الجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة»، مجلة البحوث، العدد التاسع، 2011، ص 155.
- 9 زعباط عبد الحميد، «الشراكة الأوروبية - المتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 63.
- 10 محمد بعقوي، «الشراكة و الاورو - متوسطية وأثارها على المؤسسة الاقتصادية»، بحث مقدم من عميد كلية الاقتصاد، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، ص 6.
- 11 علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوروي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 235.
- 12 عمورة جمال، «دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقات الشراكة العربية الاورو - متوسطية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006، ص 439.